Volume 16, No. 3 December 2019

إنما يخشى الله من عباده العلماء

JOURNAL OF Islam in Asia

A Refereed International Biannual Arabic – English Journal

INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

JOURNAL OF Islam in Asia

Volume 16, No. 3 December 2019

ISSN: 1823-0970 E-ISSN: 2289-8077

Journal of Islam in Asia

EDITOR-in-CHIEF
Mohammed Farid Ali al-Fijawi

ASSOCIATE EDITOR
Homam Altabaa

GUEST EDITORS
Asem Shehadeh Salih Ali (Arabic Language and Literature Department, KIRKHS, IIUM)
S M Abdul Quddus (Department of Political Science, KIRKHS, IIUM)

EDITORIAL ASSISTANT
Kamel Ouinez

EDITORIAL ADVISORY BOARD

LOCAL MEMBERS

Rahmah Bt. Ahmad H. Osman (IIUM
Badri Najib bin Zubir (IIUM)
Abdel Aziz Berghout (IIUM)
Sayed Sikandar Shah (IIUM)
Thameem Ushama (IIUM)
Hassan Ibrahim Hendaoui (IIUM)
Muhammed Mumtaz Ali (IIUM)
Nadzrah Ahmad (IIUM)
Saidatolakma Mohd Yunus (IIUM)

INTERNATIONAL MEMBERS

Zafar Ishaque Ansari (Pakistan)
Abdullah Khalil Al-Juburi (UAE)
Abu Bakr Rafique (Bangladesh)
Fikret Karcic (Bosnia)
Muhammad Al-Zuhayli (UAE)
Anis Ahmad (Pakistan)

Articles submitted for publication in the *Journal of Islam in Asia* are subject to a process of peer review, in accordance with the normal academic practice.

© 2019 by International Islamic University Malaysia

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, translated, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior written permission of the publisher.

الدور السياسي للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة

The Role of Women in Politics in the United Arab Emirates

Peranan Wanita dalam Politik di Emiriah Arab Bersatu

خصيبة راشد اليماحي،* والفاتح عبدالله عبد السلام**

الملخّص

تهتم الورقة البحثية بدراسة دور المرأة في الحياة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة نظرا لتنامي تأثيرها في السنوات العشر الماضية، وفي الحقيقة يبدو أن التأثير كان إيجابيا في مجمله لأن منظور العملية السياسية المبنية على اشراك الطرفين الرجل والمرأة أثبتت فعاليتها في كثير من دول العالم، وفي الإمارات بالأخص، ولكن يبقى هناك بعض الإشكاليات التي ارتأى البحث أن تسعى إليها المرأة في دولة الإمارات العربية لتفعل من تأثيرها على مجمل الحياة السياسية؛ حيث إن مشاركتها في الحياة السياسية مقتصرة حتى الآن على انتظار التغيير من أعلى الهرم السياسي. خلص البحث إلى اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بوضع مجموعة من التشريعات التي تضمن للمرأة حقوقها في كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أثر بشكل واضح على قدراتها التأثيرية في العملية السياسية، واشراك المرأة في عمليات التمكين الاقتصادي والسياسي أثر بشكل كبير في تحقيق نشاط سياسي واضح للمرأة الإماراتية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، الانتخابات، الدور السياسي، الوزارات.

---

* طالبة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

** أستاذ دكتور، قسم العلوم السياسية، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

Abstract

The paper examines the role of women in political life in the United Arab Emirates due to their growing influence in the last ten years. In fact, the impact seems to be positive in its entirety because the perspective of the political process based on the involvement of both men and women has proven effective in many countries of the world and in UAE in particular. However, there are still some problems that the research found such as the fact that women have to wait for change to cascade down from the top of the political hierarchy. The study concluded that the UAE has set a group of legislations that guarantee women their rights at all social, economic and political levels, clearly affecting their influential capacities in the political process, and involving women in economic and political empowerment.

Keywords: Political participation, election, political role, ministers.

Abstrak

Kertas kajian ini memberikan tumpuan kepada isu peranan wanita dalam politik di Emiriah Arab Bersatu memandangkan peranan mereka semakin dirasai sejak sepuluh tahun yang lalu, Secara umumnya, perkembangan ini dilihat positif kerana penglibatan kedua-dua lelaki dan wanita dalam politik telah terbukti berkesan di banyak negara di dunia, khususnya di Emiriah Arab Bersatu. Namun, masih terdapat beberapa kekangan dan cabaran terhadap wanita negara ini bagi memperkasakan peranannya dalam politik secara keseluruhan. Ini kerana penyertaan mereka dalam politik masih terhad sehingga kini dan masih mengharapkan perubahan. Kajian mendapati bahawa kerajaan Emiriah Arab Bersatu komited merperkasakan polisi dan undang-undang yang menjamin hak-hak wanita dalam semua peringkat sosial, ekonomi dan politik sekaligus memberi kesan terhadap keupayaan mereka memimpin dalam kancah politik. Kesimpulannya, penglibatan wanita dalam memperkasakan ekonomi dan politik akan memberi kesan yang ketara dalam pengamalan politik sihat untuk wanita negara ini.

Kata Kunci: Penyertaan politik, pilihanraya, peranan politik, Jemaah menteri.

مقدمة

حظيت المرأة باهتمام خاص في دولة الإمارات العربية المتحدة مع قيام الاتحاد عام ١٩٧١م، والفضل في تميز المرأة بدولة الإمارات وإنجازاتها يعود إلى السياسات الواعية التي انتهجها قادة الدولة، وهو تميز أصبح قاعدة ثابتة ضمن خطط وبرامج الدولة المتجددة، فما زالت الحكومة تنظر إلى قضايا المرأة وتتابع كل ما يستجد بشأن

حقوقها وتمكينها الاجتماعي والسياسي، وعدت ذلك التزاماً للنهوض بالمرأة وتمكينها على كافة الأصعدة.

ففضل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -رحمه الله- فضلا عن رؤية حكام الحكومة الرشيدة بقيادة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة الداعمة للعمل النسائي، كان له دور في استمرار نجاحات وإنجازات المرأة الإماراتية حين أطلق سموه سياسة التمكين للمرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا؛ حيث أثبت المرأة تفوقها في مختلف المجالات وتعتبر المرأة شريك فاعل في عملية التنمية المستدامة للدولة وفق سياسات راسخة وداعمة لها، ويأتي ذلك واضحا في دستور دولة الامارات، والتشريعات المعمول بها والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة، فالمبادرات والإنجازات المتحققة على كافة الأصعدة تؤكد مدى اهتمام الدولة بالمرأة وإيمانها بأهمية تمكين المرأة التي أصبحت في قدم المساواة مع الرجل.

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية

يشير كثير من الباحثين أن تاريخ مفهوم المشاركة السياسية يعود إلى مطلع القرن التاسع عشر، حين تشكل وعي جديد في المجتمع الأوروبي بضرورة مراقبة السلطة السياسية؛ وذلك بسبب ظهور ما يعرف باسم المجال العام، وتشير بعض من الدارسات السياسية الأخرى إلى أن تاريخ نشأة هذا المفهوم وظهوره يعود إلى مطلع عصر النهضة حتى القرن السابع عشر وبلغ هذا الاتجاه ذروته أثناء الثورة الصناعية، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.[1]

[1] انظر: https://democraticac.de/?p=36026 ، (شوهد 16/7/2017).

وأما في الفكر السياسي الإسلامي، فاستند رواد هذا الفكر الى مفهوم الشورى في القرآن الكريم الذي نزلت إحدى سوره باسم (سورة الشورى) ونصت آياتها الكريمة على المشاركة في صنع القرار في قوله تعالى "وأمرهم شورى بينهم".[٢]

ومن أبرز المفكرين الذين أسهموا بإيجاد تعريف للمشاركة السياسية ما يأتي:

- أفلاطون: تحدث أفلاطون عن مفهوم المشاركة السياسية من خلال حديثة عن الديمقراطية؛ حيث أشار أن الديمقراطية هي أحد مظاهر وأشكال المشاركة السياسية، وقد عرفها على أنها الدولة المختلطة التي تقوم على عملية التوازن بين طبقات المجتمع المختلفة بالأخذ بمبدأ الحرية.
- أرسطو: يمكن توضيح المشاركة السياسية عند أرسطو من خلال فقرة من كتابة السياسة عند أرسطو من خلال قولة: (لما كانت لكل الدولة، نوعا من المشاركة وكانت كل مشاركة تهدف إلى الوصول للخير والنفع العام، ومن ثمّ فان الخير هو هدف جميع المشاركات؛ ولهذا فان الخير الاسمي هو الذي يبنى على أساس ضم كل ما عداها من المشاركات المجتمعية).
- جان جاك روسو: المشاركة السياسية هي القدرة على مزاولة السيادة أو ممارستها، وهذه المقاربة تقصي من المشاركة السياسية أولئك الأفراد الذين لا يملكون القدرة على مزاولة السيادة. ونلاحظ أن هذا المفهوم يسعى إلى تطبيق التقليد الذي عرفته الدولة اليونانية القديمة، والتي ترى ضرورة إسناد فاعلين في إدارة الشؤون العامة.

---

[٢] انظر: http://staging.elshaab.org/article/ ، (شوهد 16/7/2017)

- هنتنجتون: يرى أن المشاركة السياسية النشاط الذي يقوم به المواطن من أجل التأثير في عملية صنع القرار السياسي، وهذا يعنى أن المشاركة تهدف إلى تغيير مخرجات النظم السياسية بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد الذين يقدمون على المشاركة السياسية.
- كارل ماركس: أشار كارل ماركس الى مفهوم المشاركة السياسية من خلال حديثة عن الحقوق السياسية في المسالة اليهودية، باعتبارها الامتيازات التي يتمتع بها أي فرد بوصفه مشاركا في الحياة السياسية للجماعة التي ينتمي إليها، ومن هذه الحقوق كما يرى ماركس (الحق في التصويت – الحق في اختيار الأشخاص المرشحين لتولى المناصب السياسية)، وهذه الحقوق إذا نظرنا إليها فسوف نجد أنها أحد مؤشرات عملية المشاركة السياسية في المجتمع.[٣]

والمعنى الأكثر شيوعاً لمفهوم المشاركة السياسية هو (قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك؛ حيث تقتضي المشاركة السياسية وجود مجموعة بشرية تتكون من المواطنين والمواطنات يتوفر لديهم الشعور بالانتماء إلى هذه المجموعة البشرية، وبضرورة التعبير عن إرادتها متى توفرّت لديهم الإمكانيات المادية والمعنوية ووسائل أو آليات التعبير).[٤]

أما تعريفنا للمشاركة السياسية فيعني المشاركة الفعلية في صنع القرار السياسي بصفتيه التشريعية والتنفيذية؛ بما يخدم مقومات الدولة في الداخل والخارج، مبنية على أهداف تنموية.

---

٣ http://democraticac.de/?p=36026. ، (شوهد 23/6/2017).

٤ انظر: أمجد، نهى محمد، **المرأة والسياسية في مصر**، (القاهرة: المكتبة المصرية، ٢٠٠٤م)، ص ٣٧-٤٧.

ثانياً: المرأة وتولي المناصب السياسية

١. دور المرأة السياسي على المستوى الاتحادي (توزير المرأة):

يعد تولي منصب الوزارة من ضمن أهم المناصب القيادية العامة وذات الصبغة السياسية داخل كل دولة، و لم تصل المرأة في دولة الإمارات إلى أي منصب وزاري إلا في نهاية أكتوبر من العام ٢٠٠٤م؛ أي بعد قرابة ٣٣ عاما من نشأة الدولة.

وقد حرص الدستور الإماراتي المؤقت والدائم، على مبدأ المساواة بين المواطنين في التمتع بالحقوق والواجبات العامة وعدم التمييز فيما بينهم في ذلك بسبب الجنس.

وبخصوص تولي الوزارة فقد نصت المادة (٥٦) من الدستور الإماراتي على أنه يكون اختيار الوزراء من بين مواطني الاتحاد المشهود لهم بالكفاءة والخبرة.

وعلى ذلك فإن الدستور الإماراتي لم يشترط فيمن يتولى الوزارة بأن يكون رجلاً أو امرأة، وإنما اكتفى بالإشارة إلى أن تكون جنسيته الإماراتية، وهي بذلك تنطبق على الرجل وعلى المرأة معا دون تمييز بينهما.

يذكر أن تولي المناصب الوزارية في الخليج العربي، جاء في نفس المدة تقريبا في خمس دول خليجية؛ ففي قطر أولا في نوفمبر (٢٠٠٢م)، ومن ثم البحرين في مارس (٢٠٠٤م)، وبعدها سلطنة عمان في أغسطس (٢٠٠٤)م)، ثم الإمارات في أكتوبر (٢٠٠٤م) وأخيرا الكويت في العام (٢٠٠٦م)، وباستثناء المملكة العربية السعودية فلم تعين السعودية حتى الآن امرأة في منصب وزاري، على الرغم من أن العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز أجرى في فبراير ٢٠٠٩م تعديلات على الحكومة، أدخل فيها امرأة وهي أول امرأة تشغل منصب نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنات في تشكيل وزاري بتاريخ الحكومات في السعودية.[٥]

---

[٥] انظر: https://www.alarabiya.net/articles/2009/02/14/66427.html ، (شوهد 16/7/2017).

وتتكون السلطة التنفيذية في دولة الإمارات من ثلاث هيئات، هي: المجلس الأعلى للاتحاد، ورئيس الاتحاد، ومجلس الوزراء الاتحادي. ومشاركة المرأة الإماراتية في السلطة التنفيذية اقتصرت على المناصب التي تولتها في مجلس الوزراء الاتحادي، وهو الذي يختص بتصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية، ومتابعة تنفيذ السياسة العامة للدولة في الداخل والخارج، واقتراح مشروعات القوانين الاتحادية وإحالتها إلى المجلس الوطني للاتحاد لمناقشتها قبل رفعها إلى رئيس الدولة لعرضها على المجلس الأعلى للاتحاد للتصديق عليها، كما يختص المجلس بإعداد مشروع الميزانية العامة للاتحاد وإعداد مشروعات المراسيم.

وابتداءً من التعديل الوزاري السادس في العام ٢٠٠٤م حظيت معالي الشيخة لبنى القاسمي بمنصب وزيرة الاقتصاد والتخطيط، لتكون بذلك أول إماراتية تتقلد منصباً وزارياً في الإمارات.

وفي فبراير من العام ٢٠٠٦م تم تعيين مريم الرومي وزيرة للشؤون الاجتماعية لتكون ثاني امرأة تصل لمنصب وزيرة، وفي السابع عشر من فبراير ٢٠٠٨م وافق صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد رئيس الدولة على التشكيل الوزاري الثامن، والذي ضم أربع وزيرات هن: الشيخة لبنى القاسمي بمنصب وزاري جديد (وزيرة التجارة الخارجية)، ومريم الرومي وزيرة للشؤون الاجتماعية، والدكتورة ميثاء سالم الشامسي وزيرة دولة، وريم ابراهيم الهاشمي وزيرة دولة[٦].

وفي ١٢ مارس ٢٠١٣م أعلن في الإمارات عن التشكيل الوزاري العاشر، والذي يتضمن إنشاء وزارة باسم وزارة التنمية والتعاون الدولي، وتم تعيين الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة لهذه الوزارة، بدلاً من وزارة التجارة الخارجية التي تم

---

٦ الغفلي، حمدان محمد سيف، **المشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة: العهد الجديد للمرأة الإماراتية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط١، ٢٠١١م)، ص ٣٤٨-٣٤٩.

إلغاؤها في التشكيل الجديد، واحتفظت بقية الوزيرات بمناصبهن -كما جاء في التشكيل الوزاري التاسع.[٧]

وفي التعديل الوزاري لعام ٢٠١٤م، لم تجرِ تغييرات حول طبيعة مشاركة النساء في التشكيل الوزاري بل احتفظت النساء بمناصبهن، و لم تكن هناك زيادة في تمثيلهن.

وشهدت تشكيلة (فبراير ٢٠١٦م) أكبر تغييرات هيكلية في تاريخها، فالحكومة الجديدة ضمّت ثماني وزيرات من إجمالي ٢٩ وزيراً والذي حقق نسبة ٢٧.٥%، وهي من أعلى النسب في المنطقة، ولحق هذه التعديلات تعديلات أخرى في ١٩ أكتوبر ٢٠١٧م والتعديل الوزاري الجديد يضم لأول مرة في دولة الإمارات ٩ وزيرات من النساء مشكلات ٢٨% من الحكومة معظمهن وزيرات دولة، باستثناء معالي نورة الكعبي وزيرة الثقافة وتنمية المجتمع، ومعالي حصة بنت عيسى بو حميد وزيرة تنمية المجتمع.[٨]

جدول (١) الوجود النسائي في التشكيلات الوزارية من العام ٢٠٠٤-٢٠١٧م

التعديل الوزاري	السنة	الوزيرات	الوزارة
التعديل الوزاري السادس (رئيس مجلس الوزراء /	٢٠٠٤	١. معالي الشيخة لبنى القاسمي	وزيرة الاقتصاد والتخطيط

[٧] انظر: https://24.ae/article/400726/13 - (شوهد ١٢ / ٦/ ٢٠١٧).

[٨] انظر: https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2016-02-11-1.868652 ، (شوهد ١٣/ ٦/ ٢٠١٧).

الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم)			
التعديل الوزاري السابع (سمو محمد بن راشد آل مكتوم)	٢٠٠٦	١. معالي الشيخة لبنى القاسمي ٢. معالي مريم الرومي	وزيرة الاقتصاد والتخطيط وزيرة للشؤون الاجتماعية
التعديل الوزاري الثامن (رئيس مجلس الوزراء / صاحب السمو محمد بن راشد آل مكتوم)	٢٠٠٨	١. معالي الشيخة لبنى القاسمي ٢. معالي مريم الرومي ٣. معالي ميثاء الشامسي ٤. معالي ريم الهاشمي	وزيرة التجارة الخارجية وزيرة للشؤون الاجتماعية وزيرة دولة وزيرة دولة
التعديل الوزاري التاسع (رئيس مجلس الوزراء / صاحب السمو محمد بن راشد آل مكتوم)	٢٠١٣	١. معالي الشيخة لبنى القاسمي ٢. معالي مريم الرومي ٣. معالي ميثاء الشامسي ٤. معالي ريم الهاشمي	وزارة التنمية والتعاون الدولي وزيرة للشؤون الاجتماعية وزيرة دولة وزيرة دولة
التعديل الوزاري العاشر	٢٠١٤	١. معالي الشيخة	وزارة التنمية

(رئيس مجلس الوزراء / صاحب السمو محمد بن راشد آل مكتوم)		لبنى القاسمي ٢. معالي مريم الرومي ٣. معالي ميثاء الشامسي ٤. معالي ريم الهاشمي	والتعاون الدولي وزيرة للشؤون الاجتماعية وزيرة دولة وزيرة دولة
التعديل الوزاري الحادي عشر (رئيس مجلس الوزراء / صاحب السمو محمد بن راشد آل مكتوم)	٢٠١٦	١. معالي الشيخة لبنى القاسمي ٢. معالي نجلاء العور ٣. معالي ميثاء الشامس ٤. معالي ريم الهاشمي ٥. معالي جميلة بنت سالم مصبح المهيري ٦. معالي عهود بنت خلفان الرومي ٧. معالي نورة	وزيرة التسامح وزيرة تنمية المجتمع وزيرة دولة وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي وزيرة دولة لشؤون التعليم العام وزيرة دولة للسعادة وزيرة دولة

		بنت محمد الكعبي.	لشؤون المجلس الوطني الاتحادي
		٨. معالي شمة بنت سهيل بن فارس المزروعي	وزيرة دولة لشؤون الشباب
التعديل الوزاري الثامن عشر (رئيس مجلس الوزراء / صاحب السمو محمد بن راشد آل مكتوم)	٢٠١٧	١. معالي ميثاء الشامسي	وزيرة دولة
		٢. معالي ريم الهاشمي	وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي
		٣. معالي جميلة بنت سالم مصبح المهيري	وزيرة دولة لشؤون التعليم العام
		٤. معالي عهود بنت خلفان الرومي	وزيرة دولة للسعادة
		٥. معالي نورة بنت محمد الكعبي.	وزيرة للثقافة وتنمية المعرفة

		٦. معالي حصة عيسى بوحميد	وزيرة تنمية المجتمع
		٧. معالي شمة بنت سهيل بن فارس المزروعي	وزيرة دولة لشؤون الشباب
		٨. معالي سارة الأميري	وزيرة دولة للعلوم المتقدمه
		٩. معالي مريم المهيري	وزيرة دولة لملف الغذاء

الجدول من عمل الباحثة

يذكر أن الوزيرات منذ تقلدهن مناصبهن أدينا أدواراً سياسية فاعلة داخل الدولة وخارجها، كان لها الأثر الواضح في دعم الدور السياسي النسوي في الإمارات، وبات ذلك واضحاً من خلال أدائهن لأدوارهن الوزارية؛ حيث استطاعت معالي الشيخة لبنى القاسمي منذ توليها منصبها أن تحقق نجاحاً باهراً في مجال التجارة الخارجية والتعاون الدولي للدولة (المجال الحيوي والمهم لدولة الإمارات)، فقفز إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية من ٧٨.١ مليار دولار للعام ٢٠٠٤م إلى ٢٥٢.٥ مليار دولار للعام ٢٠١١م[٩]، ووفقاً لتقرير التنافسية للعامين ٢٠١٢ و٢٠١٣م قفزت

[٩] انظر: يوسف، ذياب، **دراسة مقارنة حول حركة التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عامي ٢٠١٠/ ٢٠١١**، وزارة التجارة الخارجية، إدارة التحليل والمعلومات التجارية، يونيو ٢٠١٢، ص ٥.

الإمارات ثلاث مراتب في مجال التنافسية لتحتل المركز الـــ ٢٤ عالمياً وفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، من بين ١٤٤ دولة، فيما حافظت الإمارات على مكانتها باعتبارها الدولة العربية الوحيدة ضمن قائمة الاقتصادات المعتمدة على الإبداع والابتكار للعام السابع على التوالي،[١٠] كذلك خطت الإمارات خطوات ناجحة في توقيع عدد من اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي مع عدد من الدول العربية والأجنبية بهدف توفير بيئة جاذبة للاستثمارات، وذلك إلى جانب التوقيع على اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري مع الشركاء التجاريين في المناطق الجغرافية المختلفة من العالم، والتي بموجبها تم وضع الأطر القانونية للتعاون الاقتصادي والتجاري.

٢. مشاركة المرأة في انتخابات ٢٠٠٦ م:

لقد أقيمت الانتخابات الأولى للمجلس الوطني الاتحادي في ديسمبر ٢٠٠٦م بموجب القرار رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة –حفظه الله–بناءً على قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦م في شأن تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي انتخابات، والذي نص على أن يتم انتخاب نصف الأعضاء وتعيين النصف الآخر من ممثلي كل إمارة عن طريق الحاكم. وتوزعت الهيئات الانتخابية على الإمارات السبع (أبو ظبي–دبي – الشارقة – رأس الخيمة–أم القيوين–عجمان–الفجيرة) وبلغ عدد المشاركين فيها ٦٥٩٥ عضواً كان من بينهم ٥٤٨٦ رجلاً و١١٨٩ امرأة؛ أي بنسبة ١٧.٨%، وهذا هو العدد الذي كان له حق الانتخاب، وأيضاً من ضمن هذا العدد في حالة انطباق الشروط الواردة في المادة رقم ٧٠ من الدستور كان له حق

[١٠] انظر: وزارة التجارة الخارجية، **إحصائيات الإمارات التجارية للعام ٢٠١٢**، موقع الوزارة، ص: انظر الرابط http://www.moft.gov.ae/images/releases/2322.pdf

الترشح؛ بينما بلغ عدد المرشحات ٦٥ مرشحة من بين ٤٥٦ مرشحاً ما نسبته ١٤.٣% للإناث من إجمالي المرشحين حسب الجنس،[١١] وهذا العدد فاق عدد المرشحات المشاركات في الانتخابات البحرينية والكويتية في تجربتهن الانتخابية الأولى. وكانت نسبة مشاركة المرشحات من إمارة الشارقة هي الأعلى؛ حيث بلغت ما نسبته ٢٧.٨%،[١٢] الأمر الذي أثار حفيظة العديد من النساء في الإمارة، مؤكدات أنه لو عملت هؤلاء النساء على توحيد الجهود، والاتفاق على اختيار عدد منهن لتمثيل الإمارة ومنحهن الأصوات التي تؤهلهن للعمل السياسي، لكانت التجربة أكثر ثراءً ومنحت الفرصة لواحدة منهن للفوز.

وركزت السيدات اللواتي خضن الانتخابات في برامجهن الانتخابية على التعليم وقضايا التوطين والصحة والبطالة وتقاربت في ذلك مع برامج المرشحين من الرجال، خاصة أن التجربة كانت في بدايتها.

وبناءً على نتائج الانتخابات تبين فوز مرشحة واحدة فقط من بين المرشحات وهي الدكتورة (أمل القبيسي) عن إمارة أبو ظبي؛ حيث حصلت على ٢٦٥ صوتا، وتلا إعلان النتائج، الإعلان عن أسماء المعينين الذين يمثلون النصف الآخر من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، وضم هذا الإعلان ٨ من النساء المعينات في المجلس، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (2) أسماء العضوات المنتخبات والمعينات في المجلس الوطني الاتحادي – الفصل التشريعي الرابع عشر

---

١١ انظر: وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، **ملامح المشاركة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، أبو ظبي، أكتوبر ٢٠١٠، ص٣٦-٤٣.

١٢ انظر: المزروعي، محمد سالم، **الانتخابات التشريعية في دولة الإمارات العربية المتحدة الخليج في عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧**، (الرياض: مركز الخليج للأبحاث، د. ت)، ص١٠٣.

أسماء العضوات في المجلس الوطني الاتحادي للفصل التشريعي الرابع عشر	الإمارة	طريقة الحصول على مقعد في البرلمان
د. أمل عبدالله كرم القبيسي	أبو ظبي	بالانتخاب
د. فاطمة حمد المزروعي	أبو ظبي	بالتعيين
فاطمة غانم المري	دبي	بالتعيين
ميساء راشد غدير	دبي	بالتعيين
نجلاء فيصل العوضي	دبي	بالتعيين
د. عائشة محمد الرومي	الشارقة	بالتعيين
د. نضال محمد الطنيجي	رأس الخيمة	بالتعيين
علياء سالم السويدي	عجمان	بالتعيين
روية سيف السماحي	الفجيرة	بالتعيين

الجدول عمل الباحث

فقد عينت إمارة أبو ظبي امرأة واحدة، وعينت دبي ٣ عضوات، وأما بالنسبة إلى بقية الإمارات فكان التعيين بواقع امرأة واحدة عن كل إمارة، عدا إمارة أم القيوين.

وقد أظهر هذا التشكيل توجهاً لدى القيادة السياسية تمثل في ضرورة دفع المرأة للوصول إلى البرلمان، فتجربة المرأة في المجلس الوطني الاتحادي قفزة نوعية في العمل البرلماني بشكل عام؛ حيث إن إتاحة الفرصة أمام الإماراتية للترشح والتصويت كان رسالة واضحة حول أهمية حضورها على ساحة العمل السياسي، على العكس

من بعض الدول التي اضطرت فيها المرأة إلى أن تُناضل أعواماً طويلة للحصول على حقها في التصويت، وقد كان فوز الدكتورة أمل القبيسي بأحد مقاعد المجلس الوطني الاتحادي كأول امرأة إماراتية أكبر برهان على الثقة الغالية لأبناء الوطن بها، ثم تم بعد ذلك تعيين ثماني نساء أخريات ليصل عدد المقاعد التي شغلتها المرأة في هذا المجلس إلى تسعة مقاعد، بنسبة ٢٢.٥%؛ أي غدا أكبر من ضعف النسبة المتوسطة للدول العربية، وهي ٩.٣% وفقاً لبيانات الاتحاد البرلماني الدولي.[١٣] ومن خلال نتائج الانتخابات وبالعودة إلى الخريطة السياسية والاجتماعية للعضوات اللواتي حصلن على مقاعد في البرلمان الإماراتي، تلاحظ لدينا ما يلي:

فيما يتعلق بتوزيع النائبات وفقاً للمؤهل العلمي، فقد لوحظ أن عدد النائبات الحاصلات على المؤهل الجامعي يتساوى مع عدد النائبات الحاصلات على مؤهل (فوق الجامعي) بمعدل ٤ نائبات للجامعي و٤ نائبات لما فوق الجامعي. بينما أظهرت البيانات وجود حالة واحدة فقط لنائبة تحمل الدبلوم.

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للنائبات على إمارات الدولة، تظهر البيانات تركز النائبات في إمارة دبي، تلتها إمارة أبو ظبي.

أظهرت البيانات أن ٥ عضوات عملن في سلك التدريس سواء الجامعي أو ما قبل الجامعي، وأن نائبة واحدة عملت في الأعمال الفنية التخصصية، و٣ عضوات عملن في المجال الإداري، وجميعهن عملن في السلك الحكومي في الدولة سواء المحلي أو الاتحادي.

---

١٣ انظر: الشعراوي، عطا السيد، **سياسات النهوض بالمرأة في دول مجلس التعاون**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١١م)، ص ١٧٠.

اللافت أن جميع العضوات اللاتي وصلن إلى مقاعد المجلس في تجربته الأولى سواء بالانتخابات أو بالتعيين لم تكن لديهن خبرة في المجال السياسي، ولم يحملن شهادات دراسية في العلوم السياسية وخلافها.

كانت فئتا العمر من (٣٨- ٤٠) عاماً هي الفئة العمرية التي تمثل معظم عضوات المجلس الوطني الاتحادي؛ حيث كانت أكبر العضوات سناً ٥٢ عاماً، وأصغرهن عمراً ٣٠ عاماً.

مارست معظم النائبات قبل انتسابهن للمجلس الوطني الاتحادي، العمل الأهلي من خلال عضويتهن في بعض الجمعيات النسوية وخلافها. (المرأة الظبيانية، جمعية أم المؤمنين).

٣. مشاركة المرأة في انتخابات ٢٠١١م:

مع انتخابات ٢٠١١م، شكلت أعداد النساء المدرجة أسماؤهن في الهيئات الانتخابية ما نسبته ٤٦% من مجموع الهيئات الانتخابية التي تم الإعلان عنها، أي ما يعادل تقريباً ضعفي العدد عن التجربة الانتخابية الأولى، وبلغ عدد النساء في الهيئات الانتخابية على مستوى الإمارات ٥٩.٩٩١ ناخبة مقابل ٦٩.٢٨٣ ناخباً من الرجال. وتوزعت نسبة النساء على مستوى الإمارات على النحو التالي: أبوظبي ٥٢%، دبي ٤٧%، الشارقة ٤٨%، عجمان ٣٩%، أم القيوين ٣٣%، رأس الخيمة ٣٨%، الفجيرة ٣٠%[١٤].

وقد ترشحت ٨٥ امرأة في انتخابات المجلس للعام ٢٠١١ بنسبة تبلغ نحو ١٨% من المجموع الكلي للمرشحين والبالغ عددهم ٤٥٠ مرشحاً على مستوى

---

١٤ انظر: الرابط: http://www.uaenec.ae/ar/statistics-and-figures.aspx، الموقع الرسمي للجنة الوطنية لانتخابات ٢٠١١.

الدولة،[١٥] رفعن فيها شعارات وطنية تتلمس حاجات أبناء شعبهن واحتياجاتهم في كافة نواحي الحياة، وسجلت المرأة الإماراتية في هذه الدورة تنافساً لافتاً مع الرجال في رفع الشعارات بلوحات ويافطات اكتسحت كافة أنحاء الدولة.

وقد تأكد الحضور النسائي الإماراتي للمرة الثانية في السلطة التشريعية في انتخابات عام ٢٠١١م؛ إذ وصلت سبع نائبات إلى عضوية المجلس الوطني الاتحادي، مع العلم أن المرشحة (الدكتورة شيخة عيسى العري) وصلت إلى مقاعد البرلمان بفوزها في الانتخابات، وهي المرأة الوحيدة التي فازت بالانتخابات في الدورة الانتخابية الثانية عن إمارة أم القيوين، وكان الفارق بينها وبين الرجل الفائز عن إمارة أم القيوين ٢٦٣ صوتاً. وجاءت أسماء العضوات في ما يأتي:

جدول (٣) أسماء العضوات المنتخبات والمعينات في المجلس الوطني الاتحادي – الفصل التشريعي الخامس عشر

أسماء العضوات في المجلس الوطني الاتحادي للفصل التشريعي الخامس عشر	الإمارة	طريقة الحصول على مقعد في البرلمان
د. أمل عبدالله كرم القبيسي	أبو ظبي	بالتعيين
نورة محمد الكعبي	أبو ظبي	بالتعيين
الدكتورة منى جمعة البحر	دبي	بالتعيين
عفراء راشد البسطي	دبي	بالتعيين

١٥ انظر: وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، تقرير انتخابات المجلس الوطني الاتحادي ٢٠١١م، ص ٦٨-٦٩.

الدكتورة شيخة علي سالم العويس	الشارقة	بالتعيين
عائشة أحمد اليماحي	الفجيرة	بالتعيين
شيخة عيسى العري	أم القيوين	بالانتخاب

الجدول من عمل الباحثة

وبالعودة إلى الخريطة السياسية والاجتماعية للعضوات اللواتي حصلن على مقاعد في البرلمان الإماراتي في الانتخابات البرلمانية الثانية، تلاحظ لدينا ما يأتي:

فيما يتعلق بتوزيع النائبات وفقاً للمؤهل العلمي، فقد لوحظ أن عدد النائبات الحاصلات على مؤهل (فوق الجامعي) جاء بمعدل ٤ نائبات؛ أما للجامعي فقد جاء بمعدل ٣ نائبات، وحملت نائبة واحدة شهادة بكالوريوس في العلوم الإدارية والسياسية (إدارة عامة) من جامعة الإمارات العربية المتحدة، ونائبة أخرى حاصلة على ماجستير في علم الاجتماع من كلية كندي للسياسات العامة بجامعة هارفرد عام ٢٠٠٣م.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للنائبات على إمارات الدولة، فتظهر البيانات تركز النائبات في إمارتي أبوظبي ودبي، ولم تتواجد نائبات من كل من إمارة عجمان ورأس الخيمة.

أظهرت البيانات أن ٦ عضوات عملن في سلك التدريس سواء الجامعي أم ما قبل الجامعي، وأن نائبة واحدة عملت في الأعمال الإدارية التخصصية، وجميعهن عملن في السلك الحكومي في الدولة سواء المحلي أو الاتحادي.

كانت فئتا العمر من (٤٨- ٥٠) عاماً هي الفئة العمرية التي تمثل معظم عضوات المجلس الوطني الاتحادي، وحيث كانت أكبر العضوات سناً ٥٠ عاماً، وأصغرهن عمراً ٣٣ عاماً.

استطاعت نائبة واحدة (الدكتورة أمل القبيسي) أن تتواجد للمرة الثانية في مقاعد المجلس الوطني الاتحادي، أما بقية العضوات فتعد هذه التجربة هي الأولى لهن في المجالس التشريعية.

٤. مشاركة المرأة في انتخابات ٢٠١٥م:

انتخابات المجلس الوطني الاتحادي في عام ٢٠١٥م هي انتخابات تجرى للدورة الثالثة على التوالي منذ عام ٢٠٠٦م، وبلغت نسبة المشاركة فيها ٣٥.٢٩% من أعداد الناخبين بمشاركة ٧٩١٥٧ ناخبا من أصل ٢٢٤,٢٨١ عضوا يمثلون الهيئات الانتخابية في جميع إمارات الدولة، ومثلت المرأة منها ما نسبته ٤٨%، بلغ عدد المرشحين في السباق الانتخابي ٣٣٠ مرشحاً من جميع الإمارات، من بينهم ٧٤ مرشحة، وسجل المصوتون الذكور نسبة ٦١ % بينما سجل المصوتون الإناث نسبة ٣٩%[١٦].

وفد فازت في الانتخابات لعام ٢٠١٥ سيدة واحدة فقد وهي (ناعمة الشرهان) عن امارة رأس الخيمة أما العضوات السبع الأخريات فقد تم تعيينهن[١٧].

جدول (٤) أسماء العضوات المعينات والمنتخبات في المجلس الوطني الاتحادي – الفصل التشريعي السادس عشر

[١٦] انظر: https://www.mfnca.gov.ae/ar/areas-of-focus/elections/2015/ (شوهد ٢٤/٦/ ٢٠١٧).

[١٧] انظر: https://www.alittihad.ae/article/94405/2015 / ، (شوهد ٢٤ / ٦ / ٢٠١٧).

أسماء العضوات في المجلس الوطني الاتحادي للفصل التشريعي الخامس عشر	الإمارة	طريقة الحصول على مقعد في البرلمان
د. أمل عبدالله كرم القبيسي	أبو ظبي	بالتعيين
عفراء راشد البسطي	دبي	بالتعيين
عزة سليمان	دبي	بالتعيين
عائشة سالم بن سمنوه	الشارقة	بالتعيين
الدكتورة نضال محمد الطنيجي	رأس الخيمة	بالتعيين
ناعمة عبد الله الشرهان	رأس الخيمة	بالانتخاب
علياء سليمان موسى الريايسة	الفجيرة	بالتعيين
عايشة راشد سلطان آل علي	أم القيوين	بالتعيين

الجدول عمل الباحث

وبالعودة إلى الخريطة السياسية والاجتماعية للعضوات اللواتي حصلن على مقاعد في البرلمان الإماراتي في الانتخابات البرلمانية الثالثة، نلاحظ ما يأتي:

فيما يتعلق بتوزيع النائبات وفقاً للمؤهل العلمي، فقد لوحظ أن عدد النائبات الحاصلات على مؤهل (فوق الجامعي) جاء بمعدل ٢ نائبات؛ أما للجامعي فقد جاء بمعدل ٦ نائبات.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للنائبات على إمارات الدولة، فتظهر البيانات تركز النائبات في إمارتي دبي، و لم تتواجد نائبات من إمارة عجمان.

أظهرت البيانات أن ثلاث نائبات عملن في سلك التدريس سواء الجامعي أم ما قبل الجامعي، وجميعهن عملن في السلك الحكومي في الدولة سواء المحلي أم الاتحادي.

وكانت فئتا العمر من (٤٥-٤٨) عاماً هي الفئة العمرية التي تمثل معظم عضوات المجلس الوطني الاتحادي، وحيث كانت أكبر العضوات سناً ٥٠ عاماً، وأصغرهن عمراً ٣٦ عاماً.

استطاعت نائبة واحدة (الدكتورة أمل القبيسي) أن تتواجد للمرة الثالثة في مقاعد المجلس الوطني الاتحادي؛ ولكن هذه المرة حصلت على منصب رئيس المجلس الوطني الاتحادي بالتزكية؛ وبهذا تكون أول امرأة عربية تحصل على هذا المنصب، وحصول الدكتورة أمل القبيسي على هذا المنصب قد يأتي نتيجة عدة أسباب:

- سبق أن عُينت نائباً لرئيس المجلس في الانتخابات التشريعية الثانية، وكانت أيضاً أول إماراتية تفوز بعضوية المجلس الوطني، عبر انتخابات تشريعية فى أول تجربة انتخابية بالإمارات، والتي جرت عام ٢٠٠٦م، كما أنها أول خليجية تحصل على عضوية مؤسسة تشريعية عبر صناديق الاقتراع.
- كانت أكثر الأعضاء خبرة في مجال العمل التشريعي في تشكيلة المجلس الوطني الاتحادي لعام ٢٠١٥م.
- منحها العرف في اختيار رئيس المجلس الوطني الاتحادي فرصة أعلى في الفوز بهذا المنصب؛ حيث جرى العرف في اختيار رئيس المجلس الوطني الاتحادي بأن يكون إما من إمارة دبي أو من إمارة أبو ظبي، خاصة أن تلك الإماراتين تملكان أكثر المقاعد في البرلمان، وأمل القبيسي من مواطني إمارة أبو ظبي.

وبعد التعرف إلى أهم الخلفيات الاجتماعية والوظيفية لدى عضوات المجلس الوطني الاتحادي في دورتيه الانتخابية الأولى والثانية والثالثة، اتضح لدينا أن الملامح الرابطة بين عضوات المجلس تقاربت إلى حدٍّ ما؛ ما يوضح سعي النظام السياسي إلى

الاستعانة بهذه النخبة للاستفادة منها في إمكانية تثبيت شرعيته،[١٨] ومعظم الحاصلات على مقاعد في المجلس عملن كانت لهن مناصب محلية في عضوية العديد من مجالس الإدارة، ومن ثمّ كانت فرصة سانحة لهن نتيجة قربهن من حكام ومسؤولي المؤسسات المحلية في كل إمارة.

وترى الباحثة أنه يجب أن لا تُقارَن التجربة الإماراتية الخاصة بمجتمعها، مع ما هو موجود بالفعل في المنطقة، ومع الانتخابات في الدول الغربية، فالنظم الغربية التي لا تنسجم في الكثير من تفصيلاتها مع المقاسات المحلية لدول المنطقة ولدولة الإمارات، بل لأن الإمارات حرِصت منذ قيام الاتحاد في ٢ديسمبر ١٩٧١ على ألا تتعاطى مع نظام الحزبيات، الذي يعاني من الأيديولوجية المفرطة، وتهيمن عليه النظرة الأحادية الإقصائية ورفض التداول.

١٨ انظر: المزروعي، محمد سالم، **المجلس الوطني الاتحادي تجربة الماضي وآفاق المستقبل**، ص ١٢٦-١٣٥.

ثالثاً: نتائج الدور السياسي للمرأة في الإمارات

١. **نتائج المشاركة السياسية للمرأة في العمل الوزاري:** يرى البحث أن الوزيرات لعبن دوراً محورياً في دعم دور المرأة الإماراتية سياسياً من خلال:

أ. تهيئة الأدوار للأجيال المستقبلية، من خلال صقل مهارات موظفيهم وتنمية قيادات الصف الثاني.

ب. قدرة الوزيرات على التأثير الايجابي عن بعد في جيل من الفتيات المتعلمات، يرغب في الوصول لنفس المستوى من المناصب.

ج. مشاركة الوزيرات في المنتديات والمؤتمرات المحلية، في سعيهن الدؤوب لمنح المرأة جرعة من الدعم والدافع لبذل المزيد من الجهود لخدمة هذا الوطن.

وكذلك يرى الباحث أنه على الرغم من التقدم الملحوظ في توزير المرأة في دولة الإمارات ودعم دخولها السلطة التنفيذية، فمازالت الحقائب الوزارية التي تترأسها المرأة أقل عن تلك التي يترأسها الرجل، وخاصة في الثقل والوزن السياسي.

٢. نتائج المشاركة السياسية للمرأة في العمل البرلماني: إن أداء العضوات غير متماثل، فهناك نائبات كنّ أكثر نشاطاً من نائبات أخريات، سواء في مناقشة مشروعات القوانين، أم في استخدامهن لآليات الرقابة والتشريع، وهذا أمر طبيعي ناتج عن اختلاف الخبرات وتفاوت القدرات. وكذلك تغير أداء النائبات على مدار أدوار الانعقاد الخمسة في الفصل التشريعي الرابع عشر، فمن حيث كثافة المشاركة ارتفعت تدريجياً وصولا لنهاية الفصل التشريعي.

كما أن مشاركة النائبات في النشاط التشريعي والرقابي لم يكن على وتيرة واحدة، ولا يمكن أن نطلق على ذلك حكماً عاماً؛ حيث نجد من تحليل مضابط المجلس الوطني الاتحادي في الفصل التشريعي الرابع عشر مشاركة بعض النائبات بفعالية فاقت النواب الرجال.

وكاتجاه عام، استطاعت البرلمانيات التعبير عن قضايا المرأة بشكل إيجابي وقد استطعن التأكيد على أن دخولهن البرلمان كان نتيجة قدراتهن ومهاراتهن وإمكانياتهن العلمية إلى جانب إحساسهن بالمسؤولية، لا نتيجة دعم الحكومة والمجتمع للمرأة فقط. إلا أن نقص الخبرة البرلمانية التي عاناها مختلف الأعضاء سواء الرجال أو النساء، سببه حداثة التجربة الانتخابية في دولة الإمارات.

إن الدور السياسي للمرأة في دوله الإمارات يحظى باهتمام حكومي واسع وذلك على كافة الأصعدة سواء التنفيذية أم التشريعية، والمتابع لدور المرأة الإماراتي بالعموم يلاحظ أن الدولة في اتجاه عام تدعم المرأة في كل المجالات التي تؤهلها للوصول الى السلم السياسي، وذلك على النحو الآتي:

١. تتولى المرأة ٣٣ % من المراكز القيادية على مستوى الدولة منها ٨ وزيرات في الحكومة الاتحادية، كما تشغل أيضا ٩ مقاعد من أصل ٤٠ مقعداً في المجلس الوطني الاتحادي، وبنسبة تبلغ ٢٢.٥%، فضلا عن منصب رئيس المجلس الوطني الاتحادي، وتتواجد المرأة الإماراتية في سلك القضاء والنيابة العامة؛ حيث توجد قاضيتان في المحكمة الابتدائية، وقاضيتان في المحكمة الابتدائية، وقاضيتان في المحكمة العسكرية، ووكيلتا نيابة، إضافة إلى ١٧ مساعد وكيلة نيابة ومأذونة شرعية، وأن عدد النساء المتدربات في السلك القضائي بلغ ٢٢ امرأة.

٢. تبوؤ المرأة مناصب رفيعة بوزارة الخارجية؛ حيث تشغل أول امرأة حالياً منصب المندوب الدائم للدولة لدى منظمة الأمم المتحدة، إضافة إلى عدد (٧) سيدات يعملن سفيرات وقناصل للدولة في مملكة إسبانيا والبرتغال والسويد وكوسوفو ومونتجومري، وهونغ كونغ وميلانو من بين ١٥٣ دبلوماسية يعملن في مقر وزارة الخارجية ونحو ٣٠ من العاملات في البعثات الدبلوماسية للدولة في الخارج.

٣. تشغل المرأة اليوم ٦٦% من الوظائف الحكومية العامة منها ٣% من الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار، و١٥% من الوظائف

الأكاديمية المتخصصة؛ بينما تشكل ٤٨ % عالمياً من إجمالي القوى العاملة في القطاع العام. [١٩]

٤. في قطاع الإعلام، قدمت المرأة الإماراتية إسهاما كبيرا في نمو هذا القطاع، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النساء الإماراتيات العاملات في هذا القطاع في الدولة عام ٢٠٣٠م، ٤٠ %، يذكر أنه في نهاية ٢٠١٢م بلغت نسبة الطبيبات الإماراتيات ٦٢ %، و٦٧ % من أطباء الأسنان، و٩٠ % من الممرضات و٩٤ % من الصيادلة. كما تشكل المرأة ٧٠ % من خريجي الجامعات في الإمارات، وهي إحدى النسب العالية على مستوى العالم.

٥. على صعيد المؤشرات الدولية حلت الإمارات في المركز الأول عالميا في مستوى التحصيل العلمي للمرأة وفي المرتبة الثانية في سد الفجوة بين الجنسين على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط، وشمالي إفريقيا وفقا للمعايير التي استند إليها تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٥م. [٢٠]

٦. كما أن الإمارات الأولى عالميا في تساوي الاجور بين الرجل والمرأة في الوظائف المتماثلة، حسب تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٣، والامارات الاولى عربيا في مؤشر الابتكار على مستوى غرب آسيا وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٤.كما أن الامارات اول دولة عربية تطلق مبادرة المرأة في مجلس الادارة في عام ٢٠١٠م. [٢١]

---

[١٩] انظر: http://wam.ae/ar/details/1395302629225 ،(شوهد ١٢/٦/ ٢٠١٨).

[٢٠] انظر:-https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2017-11-02-1.3086777، (شوهد ١٥/ ٧/ ٢٠١٧).

[٢١] انظر:http://wam.ae/ar/details/1395302629225 ،(شوهد ١٢/٦/ ٢٠١٨).

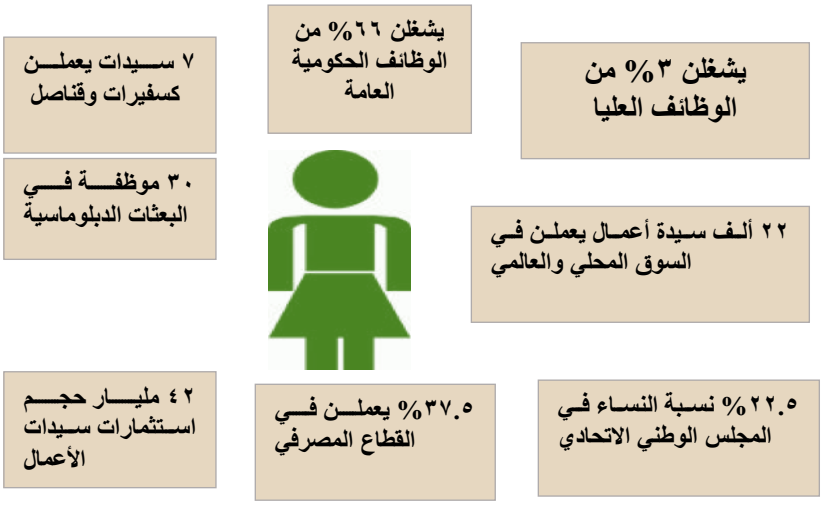

الخاتمة

نستخلص مما سبق النتائج الآتية:

١. اهتمام حكومة دولة الإمارات بدمج المرأة في العمل السياسي.
٢. التطور التدريجي المدروس لدخول المرأة العمل السياسي في دولة الإمارات من العام ٢٠٠٤- ٢٠١٧م.
٣. قدرة المرأة الإماراتية على تحقيق نجاحات متميزة في عملها السياسي على الرغم من قلة خبرتها في هذا المجال.

المصادر والمراجع

Amjad, Nuhā Moḥammad. *Al-Mar'ah Wa al-Siyasah Fi Maṣer*. Misr: Al-Maktabah al-Maṣriyyah, 2004.

Al-Ghafliy, Ḥamdān Moḥammad Saif. *Al-Mushārakah al-Siyāsiyyah Li al-Mar'ah Fi Dawlah al-'imārāt al-'arabiyyah al-Muttaḥidah: al-'ahd al-Jadīd Li al-Mar'ah al-'imārātiyyah.* Bairut: Dār al-Nahḍah al-'arabiyyah, 1st Edition, 2011.

Al-Mazrū'iy, Muḥammad Sālim. *Al-Majles al-Waṭaniy al-'iteḥādiy: Tajrebah al-Māḍiy Wa 'āfaq al-Mustaqbal.* Khalij: Markaz al-Khalīj Li al-Derāst Dār al-Khalīj Li al-Ṣaḥāfah Wa al-Ṭibā'ah Wa al-Nasher, 2007.

Al-Sha'rāwiy, 'Aṭā al-Saiyyd. *Siyāsāt al-Nuhūḍ Bi al-Mar'ah Fi Dūal majles al-Ta'āūen*. Abu Dhabi: Markaz al-'Imārāt li al-Derāsāt Wa al-Bḥuth al-Istratijiyyah, 2011.

Muḥammad Ali Muḥammad. *Al-Siyāsiyyah bayna al-Naẓraiyyah Wa al-Taṭbīq.* Beirut: Dār al-Nahḍah al-'Arabiyyah, 1985.

Yūsof, Zīāb. *Dirāsah muqārinah ḥawl al-Tijārah al-Khārijiyyah ghaīr al-Naftiyyah Li Dawlah al-'imārāt al-'arabiyyah al-Muttaḥidah Khilāl 'āmaīy 2010/2011.* UAE: Wizārah al-Tijārah al-Khārijiyyah: 'idārah al-Taḥlil wa al-Ma'lūmāt al-Tijāriyyah, 2002.

https://democraticac.de/?p=36026.

https://cutt.ly/Krt8cpu

http://democraticac.de/?p=36026.

https://www.alarabiya.net/articles/2009/02/14/66427.html

http://www.moft.gov.ae/images/releases/2322.pdf

http://www.uaenec.ae/ar/statistics-and-figures.aspx

https://24.ae/article/400726/13-

https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2016-02-11-1.868652

http://wam.ae/ar/details/1395302629225